توصيات الجمعية العامة

بشأن الموضوعات الفنية التي تمت مناقشتها:

الموضوع الفني الأول: دور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مراقبة الحساباتالختامية للدولة:

تمت مناقشة الموضوع في الجلسة الثانية المنعقدة بدولة الكويت يوم الأربعاء الموافق 2013/6/26، حيث قدمت (ست) ورقات قطرية من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التالية :

1 – الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.

2 – ديوان المحاسبة بدولة الكويت.

3 – ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية.

4 – ديوان المحاسبة بدولة قطر.

5 – ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق.

6 – ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

وتمت كتابة البحث الشامل والتفصيلي من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهور ية مصر العربية مقرر الموضوع، وترأس جلسة النقاش دائرة المحاسبات التونسية، وشارك ديوان المحاسبة بدولة الكويت كمنسق للموضوع.

وقد تناولت الأوراق القطرية المقدمة عناصر البحث الرئيسي (الشامل والتفصيلي) وكذلك تم عرض تجربة كل جهاز في مجال الموضوع والصعوبات التي يواجهها وأهم النتائج والتوصيات . وفيما يلي ملخص وعرض للعناصر الرئيسية التي تضمنها البحث الرئيسي والأوراق القطرية :

* المقدمـــــة

✓ **الفصل الأول:** ماهية الحساب الختامي وعلاقته بالموازنة العامة للدولة.

- المبحث الأول: تعريف الموازنة العامة للدولة وأهدافها :
- المبحث الثاني: ماهية الحساب الختامي.
- المبحث الثالث: أهداف الحساب الختامي لوحدات الموازنة العامة للدولة.
- المبحث الرابع: علاقة الحساب الختامي بالموازنة العامة للدولة.

✓ **الفصل الثاني:** إجراءات ومراحل إعداد الحساب الختامي ومرفقاته.

- المبحث الأول: إجراءات إعداد الحساب الختامي للدولة ومرفقاته.

أولاً: إجراءات إعداد الحساب الختامي للدولة ومرفقاته.

ثانياً: القواعد القانونية العامة والبيانات المطلوبة ومواعيد تقديمها والجداول التي ترفق بالحساب الختامي.

- المبحث الثاني: مراحل إعداد الحساب الختامي.

✓ **الفصل الثالث:** إجراءات الرقابة على مراجعة الحسابات الختامية لوحدات الموازنة العامة للدولة ودور الجهاز الأعلى للرقابة في الرقابة عليها.

- المبحث الأول: الرقابة وإجراءات مراجعة الحسابات الختامية لوحدات الموازنة العامة للدولة.
- المبحث الثاني: دور الجهاز الأعلى للرقابةفي الرقابة على الحسابات الختامية للدولة.

- ✓ **الفصل الرابع:** التقارير التي يعدها الجهاز الأعلى للرقابة عن نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة.
- ✓ **الفصل الخامس:** الصعوبات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة الحسابات الختامية.

- النتائج والتوصيات.
- النتائج.
- أهم التوصيات.

التوصيـــــات

أولاً: إظهار مدى التزام الحكومة بتنفيذ ما تم التخطيط له من أهداف مرحلية ومشاريع تم التعبير عنها بوضوح في الخطة السنوية التي أقرتها السلطة التشريعية، وذلك من خلال بيان مدى التطابق بين السياسات والمحاور الواردة في برنامج عمل الحكومة وما ورد بشأنها في الميزانية والحساب الختامي.

ثانياً: بيان مدى سلامة التصرفات التي وردت على المال العام المستخدم لإنجاز الأهداف المخططة بالميزانية لما يمثله هذا التأكيد من حماية للمال العام وإصدار التشريعات اللازمة لذلك.

ثالثاً: الحاجة لوضع مجموعة من السياسات والإجراءات التي تكفل تحقيق التوازن بين جانبي الإيرادات والمصروفات للحد من الزيادة في عجز الموازنات العامة وذلك من خلال مجموعة من الأدوات أهمها:

- ➢ تفعيل سبل تنمية الإيرادات في الموازنة العامة للدولة ووضع منظومة ضريبية متكاملة وإجرا ء دراسات حول تطور الإيرادات العامة لعدة سنوات متتالية وربطها بالإجراءات التشريعية التي تحكم الإيرادات العامة، أي ربط التغيير في قوانين وأنظمة تحصيل الإيرادات بمستوى الإيرادات خلال عدة سنوات ومعرفة تأثير التشريعات عليها والتي لا يمكن الحكم عليها خلال نفس السنة.
- ➢ الحد من اللجوء إلى التمويل قصير الأجل لتمويل عجز الموازنة نظراً لارتفاع تكلفته وقصر فترة الانتفاع به.
- ➢ بذل المزيد من الجهود التي تكفل تحصيل أرصدة الديون المستحقة للحكومة والمتأخرات واجبة التحصيل المتزايدة سنوياً بما يسهم في تدعيم الإيرادات بالموازنة العامة للدولة من خلال دراسة الأسباب المؤدية لذلك واتخاذ التدابير وإصدار التشريعات اللازمة للحد منها.
- ➢ العمل على ترشيد الإنفاق العام والالتزام بالصرف في حدود الاعتمادات مع الأخذ في الاعتبار زيادة الإنفاق الاستثماري في الموازنات العامة بما يكفل تحسين البنية التحتية الاساسية ورفع كفاءة أداء الخدمات العامة، وترسيخ مبدأ فاعلية النفقة.
- ➢ زيادة كفاءة الهيئات العامة الاقتصادية وتعظيم عوائد نشاطها بما ينعكس بالإيجاب على الميزانية العامة.

رابعاً: متابعة تفعيل العمل بموازنة البرامج والأداء لتعظيم المردود من النفقات و رفع كفاءة أداء الجهاز الحكومي وبيان تطورها خلال السنوات المالية للوقوف على أهمية تلك البرامج وتطويرها من سنة إلى أخرى وإعادة مراجعة مؤشرات تقييم أداء الموازنة العامة الموجهة بالنتائج بحيث يتم إشراك الجهات الرقابية أو تحديد جهة رسمية تقوم بشكل مستقل بمراجعة وتقييم مؤشرات الأداء وقياسها.

خامساً: تحليل أرصدة حسابات التسوية (الأمانات والعهد) والحسابات النظامية ومتابعة ما تم تسويته منها للوقوف على الجهود المبذولة في تسويتها مقارنة بالسنوات المالية السابقة لما لها من تأثير على البيانات المالية الواردة بالحساب

الختامي واعتماد المبادئ والمعايير والقواعد والأعراف المحاسبية في تسجيل وتبويب العمليات المالية والإفصاح عنها في التقارير المالية وتقوية أجهزة الرقابة الداخلية بالإدارات الحكومية واعتماد الطرق المتطورة لفحص المعاملات المالية.

سادساً: مراعاة إثبات كافة قيم أملاك الدولة وأصولها الثابتة ضمن الحسابات النظامية الرقابية بالحساب الختامي.

سابعاً: قيام وزارة المالية بإعداد حساب ختامي لقانون موازنة المؤسسات العامة المستقلة - في الدول التي لا يتم فيها ذلك - وبشكل مشابه للحساب الختامي لقانون الموازنة العامة.

ثامناً: على أجهزة الرقابة العمل على زيادة تبادل المعلومات والخبرات فيما بينها في مجال مراجعة الحسابات الختامية للدولة من أجل اقتراح التشريعات والآليات والأساليب المناسبة لتطوير العمل في هذا المجال.

تاسعاً: التأكيد على نشر الوعي بأهمية الحساب ا لختامي لدى الإدارات المختلفة بعملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة ومناقشة الملاحظات المؤثرة على تحليل البيانات المالية للحساب الختامي، وتدريب الكوادر الإدارية والمحاسبية في إدارات الدولة، والاستفادة من الأخطاء السابقة في عملية التقويم والمراجعة.

عاشراً: تح ديث آلية إعداد تقارير الأجهزة الرقابية عن الحساب الختامي عن طريق ربط قواعد المعلومات والبيانات المالية آليا بين أجهزة الرقابة ووزارة المالية والجهات المشمولة بالرقابة ووضع نظام محاسبي حكومي متكامل (في الدول التي لا يتوفر فيها هذا النظام) يمكن تطبيقه بصفة كلية ومستمرة لتسهيل مراجعة الحساب الختامي بالدقة والسرعة والكفاءة المرجوة.

حادي عشر: تضمين التقرير الخاص بفحص الحساب الختامي بيان القيود التي فرضت على الأجهزة الرقابية أثناء عملية المراجعة كعدم تمكينها من الوصول إلى مصادر البيانات والمعلومات التي أعد على ضوئها الحساب الختامي للدولة أو عدم تمكينها من الإطلاع على بعض السجلات والمستندات الضرورية لإتمام عملية المراجعة، والتأكيد على أن هدف الجهات المعنية بالرقابة يرمي إلى التأكد من أن ما يتم مطابقا لما هو مطلوب تنفيذه، والحد من القصور بغية عدم إهدار موارد وإمكانيات الدولة.

ثاني عشر: ضرورة أن يتضمن تقرير الجهاز الأعلى للرقابة الرأي المهني حول الحساب الختامي المعروض للمراجعة.

ثالث عشر: ضرورة أن يتم مناقشة الحساب الختامي من قبل السلطة التشريعية بنفس الطريقة المعتمدة في مناقشة الموازنة العامة للدولة.

رابع عشر: مراعاة أن تقوم الأجهزة الرقابية بدور فاعل في متابعة تقاريرها عن السنوات السابقة وما تم بشأنها بالجهات المختصة والسلطة التشريعية ومتابعة مدى الأخذ بالاعتبار النتائج والتوصيات التي أوردتها بشأن فحص الحسابات الختامية.

خامس عشر: دعوة المنظمة العربية لاعتماد دليل شامل حول أساليب مراجعة الحسابات الختامية وتوحيد الإجراءات المتبعة في هذا الشأن.